الأمن قبل البناء

مرحلة التحول السياسي في حياة اليمن الجديد واليمنيين الحالمين في العيش الكريم آن لهم الأوان كي يجسدوا الإرادة الوطنية الخالصة بكل أطيافها وأحزابها السياسية لتحقيق مبدأ التعاون لبناء الوطن وفق مفهوم الحرية والديمقراطية والوقوف صفاً واحداً لرصد المخربين الذين يتربصون بمستقبل أبنائه التواقين لمستقبل افضل..

الثورة/عبدالله الخولاني

استهداف المصالح الحيوية للشعب وخاصة قطاع النفط هدفه النيل من لقمة عيش 25مواطناً يمنياً وهوما يتطلب من الحكومة العمل أولاً على استتباب الأمن لأن العمل من أجل البناء لا يمكن أن يتم في أوضاع أمنية مفككة يستغلها المخربون لتنفيذ عملياتهم الإجرامية بهدف تعطيل وشل الحياة خاصة وأن نظام الأقاليم ضمن الدولة الاتحادية هي الأسلوب الأفضل للتنمية المستدامة في اليمن لكن الهاجس الأمني وما يرافقه الآن من عمليات تخريبية تستهدف أنابيب نقل النفط الخام ، يُعتبر هاجساً أمنياً مقلقاً لليمنيين وفي حال استمراره سيشكل بالطبع عنصراً سلبيا للاقتصاد اليمني ولقطاع النفط المعول عليه قيادة النهوض الاقتصادي خاصة وان الدراسات تشير بواعدية هذا القطاع وطبقا للدراسة التي أعدها وزير النفط السابق رشيد باراع فإن الإمكانات متوفرة لرفع القدرات الإنتاجية للنفط والغاز في اليمن حيث أظهرت الإعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر الآبار في اليمن بأن الأحواض النفطية يتواجد فيها نظام بترولي متكامل، وقد دلت الدراسات الجيولوجية في كثير من الأحواض على أن هناك إمكانات واسعة للمزيد من الاكتشافات النفطية سواءً في الأحواض المنتجة أو غير المنتجة، مما يدلل على ذلك فقد تم مؤخرا اكتشاف الغاز تحت ضغط مرتفع في أحد أجزائه حوض خليج القمر في محافظة المهرة، وهذا الاكتشاف يشكل دليلاً حقيقياً على وجود تلك الإمكانات البترولية في منطقة لم يظهر فيها النفط قبل ذلك ولم يعرف الكثير عن نظامها البترولي ويفتح الاكتشاف آفاقاً واسعة وآمالاً كبيرة وحافزاً إيجابياً للتنافس في أعمال البحث والتنقيب من قبل الشركات.

وتمتلك اليمن الكثير من عوامل الجذب في هذا المجال ومنها انتشار النظام البترولي الواسع في كثير من الأحواض الرسوبية البرية والبحرية بالإضافة إلى نسبة إيجابية حفر الآبار الاستكشافية إلى العدد الكلي من الآبار الاستكشافية المحفورة. كما أن الاكتشافات الجديدة للنفط الخفيف والغاز معاً في الشقوق الدقيقة لصخور الأساس الصلبة والواسعة الانتشار والتي تعتبر ظاهرة غير معهودة على مستوى الشرق الأوسط حيث يمكن اعتبارها هدفاً استكشافياً ثانوياً على أقل تقدير وتطوير جيل جديد من الاتفاقيات التي تمنح الشركات الاستكشافية الحق في تقاسم الغاز مع الدولة وكذا تدني كلف إنتاج النفط في الحقول البرية مقارنة بكثير من الدول الأخرى فضلا عن وجود ثلاثة موانئ للتصدير، يقع اثنان منهما على البحر العربي والثالث على البحر الأحمر، ترتبط بمواقع تجميع النفط في الحقول المختلفة عبر مئات الكيلومترات من الخطوط والأنابيب.

... عـدو التنمية!!

استاذ الاقتصاد الدكتور الريفي:

تفجير انبوب النفط كارثة يدفع ثمنها الاقتصاد

*** أكد استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة صنعاء الدكتور مشعل الريفي أن تفجير أنبوب النفط هو استهداف للاقتصاد الوطني لما لهذا القطاع من دور هام في تأمين الايرادات العامة للدولة.**
مشيراً إلى أن تراجع الانتاج النفطي يكون له تداعيات سلبية على الأداء الحكومي بشكل عام ومشاريع البنية التحتية بصورة خاصة داعيا الحكومة إلى الضرب بيد من حديد ضد من يستهدف المصالح الحيوية للشعب اليمني.

حوار/ حسن شرف الدين

• بداية.. ما هي آثار الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط على الموازنة العامة للدولة؟

- الآثار شديدة جدا.. هناك تراجع لإنتاج النفط متواتر ومستمر بدأ منذ عام 2002م..وهذا التراجع لسببين، السبب الأول تراجع المخزون الطبيعي من النفط ومحدودية الاستكشافات الجديدة..والسبب الثاني الذي زاد الطين بلة هو استمرار وتزايد وتيرة الاعتداءات على خطوط وأنابيب النفط، وبالتالي هذا التراجع كان كبيراً منذ العام 2001، حيث نزل ما قارب من 441 ألف برميل في اليوم في عام 2001م إلى ما يعادل 150 ألف برميل فقط في اليوم..والموازنة العامة للدولة تعتمد اعتماد شبه تام على الإيرادات النفطي الذي في تمويل النفقات العامة، حتى الباب الأول من الموازنة الأجور والمرتبات، إضافة إلى التزامات الدولة من مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية العامة كلها تعتمد على مورد النفط، يغطي أكثر من 70 إلى 80% من النفقات .

الأثر خطير وشديد، وهذا ما دفع إلى الاعتماد على المساعدات الدولية الطارئة لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة وتغطية احتياجات السوق المحلية، بسبب هذه الضربات التي تمس عمود اقتصاد البلد.. فأثر هذه الاعتداءات خطير جدا ومؤثر على أداء الحكومة على تمويل نفقاتها العامة وعلى الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.. لأنه يمس ركيزة الاقتصاد.. للأسف الشديد الاقتصاد اليمني بالكامل يعتمد على هذا القطاع، الذي يغطي أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي.. والعملة الصعبة لا تأتي إلا من صادرات النفط، فالصادرات النفطية تصل إلى 80% من إجمالي الصادرات.. إذا هو المورد الأساسي وشبه الوحيد من النقد الأجنبي..فاقتصادنا والاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي للبلد معتمد على هذا القطاع وهذا المورد، ولهذا السبب تأتي الضربات مباشرة وقوية استهدافا واضحا للأمن القومي لليمن.. هذه الهجمات ليست هجمات مطلبية كما تصورها بعض وسائل الإعلام، هذه الهجمات تستهدف أمن البلد واقتصاده.

توقف الإنتاج

• صندوق النقد الدولي أشار في تقرير له ان استمرار هذه الاعتداءات سيؤدي إلى إفلاس الدولة.. ما تعليقك؟

- شيء طبيعي ومنطقي.. أنا أقول أن هذا المورد يغطي 80% من الإيرادات العامة، فاستمرار ضربه بهذا الشكل يؤدي إلى توقف الإنتاج والتصدير، وبالتالي توقف الإيرادات.. واستمرار هذا التخريب يؤدي إلى تأخر عملية الاستكشافات والتنقيب واستغلال ثروات جديدة في هذا القطاع.. وفي هذه المسألة هناك أثر قصير الأجل المتمثل في الحرمان من الإيرادات والتدفق الاقتصاد النفطي الحالي، وفي نفس الوقت هذه الضربات الموجعة تحرمنا من فرص استعادة النمو في هذا القطاع من جديد.

تمويل نفقاتها

• ما انعكاسات ضعف الموازنة العامة للدولة على المواطنين.. خصوصا على محدودي الدخل؟

- الموازنة العامة تمول وظائف الحكومة، وظائف الحكومة هي وظائف تخدم المواطن خصوصا المواطن العادي.. الحكومة تحصل على إيرادات من أجل أن تمول نفقاتها العامة التي تمثل وظائفها الرئيسية المتمثلة في الأمن والدفاع والقضاء وخدمات ومشروعات البنية التحتية الطرقات والكهرباء والمياه والصرف الصحي، ومن ثم الخدمات الاجتماعية والعامة وعلى رأسها التعليم والصحة.. فوظائف الدولة هي صلب معيشة المواطنين وأمنهم واستقرارهم، حتى حياتهم تعتمد على أداء وظائف الدولة بكفاءة.. والدولة لا تستطيع أن تؤدي وظائفها بدون تمويل، وتمويلها من الإيرادات العامة.. كما قلنا الإيرادات العامة في البلد محدودة جدا، بسبب اعتمادها على مصدر وحيد تقريبا رئيسي وهي الإيرادات النفطية والتي هي في تراجع مستمر، أضف إلى ذلك أن الحاصلات الضريبية محدودة بسبب محدودية دخول الناس وعدم كفاءة التحصيل الضريبي.. وأي انخفاض في الإيرادات العامة سينعكس سلبا على معيشة المواطنين، لأن الدولة ستقلص من وظائفها ولن تؤدي وظائفها بكفاءة بما في ذلك الوظائف الاستراتيجية الدفاع والأمن إلى جانب أنه سيكون هناك محدودية في تمويل مشروعات البنية التحتية من طرقات وكهرباء ومياه وأيضا خدمات التعليم والصحة..سيتراجع دور الحكومة في الأنشطة التي تمس حياة المواطن بدرجة رئيسية.

استراتيجيات

• ماذا يجب على الحكومة عمله خلال الفترة القادمة لمواجهة العجز؟

- هذه المسألة بحاجة إلى استراتيجية قصيرة الأجل وخطط طويلة الأجل للتعامل مع شحة الموارد بشكل عام.. فبالنسبة للاستراتيجيات قصيرة الأجل فالمطلوب من الدولة أن تستثمر مواردها الذاتية بكفاءة وبدون إهدار.. ومحاربة الفساد جزء من الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة.. وأن تذهب الإيرادات في أبوابها الصحيحة التي تمس حياة الناس وترفع من مستوى معيشتهم.. كذلك على الحكومة أن تعتمد على الدعم الأجنبي اعتماد كفؤ وتتعامل مع الدعم الأجنبي كوسيلة تمويل مؤقتة إسعافيه من خلالها تستطيع أن تبني من الدعم الأجنبي قدرات ذاتية على المدى الطويل، لكن أن نعتمد على الدعم الأجنبي بصفة مستمرة لتغطية النفقات الاستهلاكية ولا نستطيع أن ننمي قدراتنا الإنتاجية فسنظل معتمدين على الدعم الأجنبي.. المطلوب أن يستثمر الدعم الأجنبي في بناء القدرات الاقتصادية والإنتاجية للبلد، وليس في تمويل الأغراض الاستهلاكية..في هذه الحالة مع المدى الطويل سنتكون للبلد مدخرات ذاتية تمول احتياجات الدولة واحتياجات القطاع الخاص، كانت اليمن من الدول الأكثر حضا في الحصول على الدعم الأجنبي لكنها كانت الأسوأ كتجربة وكاستغلال وكاستخدام للدعم الأجنبي.. هناك دول أثبتت نجاحها في استغلال الدعم الأجنبي وأصبحت اليوم تسمى من ضمن المانحون الجدد.. هيكل الموازنة للحكومة بحاج إلى إعادة نظر بحيث تبدأ الحكومة بخطة تنموية.. الدور التنموي للحكومة غائب، الجزء الأكبر للموازنة العامة هو إنفاق جاري، بينما الانفاق الاستثماري في مشروعات البنية التحتية محدود جدا.. وبهذه الطريقة سنظل نعاني من العجز والفقر.. فقر الدولة وفقر المجتمع.

دخل محدود

• برأيك.. لماذا تعتمد الدولة على مصدر رئيسي للدخل وهو النفط.. رغم أن هناك موارد أخرى مثل الضرائب والجمارك والثروة السمكية وغيرها؟

- السبب كما قلت أن هناك ضعف في التحصيل الضريبي وأن المجتمع في الأصل فقير واقتصاده ضعيف، دخول الناس محدودة النتاج الوطني أيضا محدود، أكيد أن حاصلات البلد الفقير من الضرائب تكون محدودة، لكن هناك أيضا ضعف في التحصيل الضريبي.. اليمن والمواطن يحرم خصوصا الفقراء يحرموا من موارد ضريبية ضخمة لا تذهب إلى خزينة الدولة، كانت بالإمكان أن تشق بها الطرقات وأن تبنى بها المدارس وأن تفتح بها مشروعات صغيرة للأسر المنتجة.. لكنها تذهب للأغنياء بسبب انتشار الفساد المالي والإداري.. أفتنا الفساد وهي ضمن الخطة طويلة الأجل..يجب أن تبدأ الدولة بخطة جادة لمحاربة واستئصال الفساد داخل القطاع الحكومي وإلا لن تقوم لهذه البلد قائمة، مهما ضخينا لها من المليارات، مهما اكتشفنا من موارد جديدة داخل البلد، إذا استمر الفساد فإنه سيلتهم الأخضر واليابس، والفقراء وعامة الناس سيظلون يعيشون تحت خط الفقر.

دور ضعيف

• ما هي الأساليب المناسبة لإيقاف الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط وغيرها كالكهرباء والاتصالات؟

- هذا يتعلق بالجانب الأمني والسياسي.. وهنا سأضع وجهة نظري مع أنها لن تكون متخصصة، لكن سأتحدث كمتابع ومواطن..الأداء والتعامل الأمني مع هذه الهجمات أداء هزيل وضعيف وغير دستوري وغير قانوني.. ما تقوم به الدولة أمام هذه الهجمات هو تقصير وتفريط بسيادة البلد وبأمنه واستقراره، الدولة لا تؤدي واجبها في هذا المجال..أعتقد أن السبب هو الفساد الموجود في مرافق الدولة المختلفة..الذين يمارسون عمليات التخريب يعتقدون أن السلطة فاسدة وأن السلطة لا تجرؤ على محاربتهم وأن لها الحق في ابتزاز الحكومة، هم يعتقدون ذلك.. والحكومة مقصرة وكأنها تؤيد هذا الاعتقاد.. يجب على الدولة أن تفعل القانون والدستور.. كما.. يجب أن تتخذ القيادة السياسية قرارات وطنية شجاعة وأن تمارس دورها ومسئوليتها الوطنية في تنفيذ الدستور والقانون، الضرب بيد من حديد على كل من يمارس أعمال تخريبية، واستهداف أنابيب النفط اعتداء على مصالح المواطنين ومرافق سيادية، يجب أن يمارس الجيش والأمن دوره بالقانون دون أي تخاذل أو تفريط أو تسامح..الدولة لا تتفرج فقط، الدولة الآن تشجع على المزيد من الانهيار الأمني من خلال مراضاة المخربين وإرسال الوساطات واعطائهم تعويضات فأكيد حتى الذي لا يمارس هذه الأعمال سيدخل هذا المعترك أملا في الكسب.. يجب أن تمارس الدولة وظيفتها..وظيفتها حفظ الأمن وسيادة الدولة وتطبيق النظام والقانون، وهذا هو الدور الرئيسي للحكومة في الوقت الراهن بالذات..لأنها مرحلة تاريخية حرجة، الأمن الآن هو التحدي والخطر الأكبر الذي يواجهنا ككيان وكدولة وشعب ومصير.. يجب أن تمارس الدولة أقصى أشكال القوة والانضباط والصرامة في هذا الموضوع.

8 ساعات في صافر.. الاستهداف يزداد ضراوة !!

مارب / محمد راجح

الساعة الثامنة صباحا تستعد طائرة خاصة لنقلنا الى مكان نسمع كثيراً عن كونه محفوفاً بالمخاطر وسط صحراء قاحلة يكسو غبارها شريان الاقتصاد الوطني .
هنا صافر حقول انتاج النفط والغاز والمنشأة الاقتصادية اليمنية الاولى لتجميع خطوط الانتاج واهمها النفط الخام والذي يقدر بنحو 35 الف برميل يوميا .
اسئلة كثيرة بحثنا عن اجابة لها ونحن نتجول في حقول صافر الثلاثة الف والرجاء واسعد الكامل وامامهما محطة مأرب الغازية ، اهمها الاعتداءات المتواصلة على انابيب هذه الحقول الممتدة من صافر بمارب بنحو 400 كيلو متر باتجاه رأس عيسى بالحديدة.
عدنا في الخامسة مساء بمزاج ملبد بغيوم ثروة اليمن الرئيسية ، و صحراء مثقلة بهموم قاسية يتطاير غبارها بضراوة لانتزاع هذا الشريان الاقتصادي ، حيث تأن الأنابيب جزعاً ولا من مغيث .

لا يستطيع أحد المهندسين العاملين في إحدى الشركات الناقلة للمشتقات النفطية العاملة في خط صافر رأس عيسى استيعاب ما يحصل في هذا الخط ويشبهه بمن يحاول مراراً وتكراراً انتزاع لقمة العيش من فمك.
ويصف وضعية أنبوب النفط من كثرة الاعتداءات عليه بطريقة غريبة لكنها تعكس هوس البعض بالابتزاز والتخريب والعبث بالقول بأن الأنبوب "يشبه الثوب الذي تم تقطيعه ومن ثم ترقيعه.
تصوروا هذا الأنبوب تعرض لأكثر من 130 اعتداء خلال الثلاث سنوات الماضية من قبل أشخاص لا يكلون ولا يملون في إلحاق الأذى ببلدهم والعبث بثروات ومقدرات وطنهم وشعبهم.

أنبوب

* يعتبر خط انبوب التصدير صافر-رأس عيسى الخط الرئيسي لتصدير النفط الخام من محافظتي شبوة ومأرب ويمثل شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد المعتمد بشكل أساسي على النفط كمورد وحيد.
وتعمل في هذا الخط ثلاث شركات الاكثر استثماراً في قطاع النفط باليمن وهي شركات صافر واوكسي وجنت هنت ورابعها صافر وانضمت اليهما مؤخرا جيرفالي.
وتعد حقول النفط والغاز في صافر بمثابة شريان الاقتصاد الوطني ، فهي المزود الوحيد للسوق المحلية بالغاز المنزلي ،ومنها تعود 85% من دخل اليمن النفطي .
وطبقا للمهندس محمد الثلايا مدير موقع حقول النفط في صافر فإن هناك جهوداً للحفاظ على القدرة الانتاجية في مستواها الأمن على الرغم من الأعمال التخريبية والأضرار الناتجة عنها .
ويتحدث الثلايا حول نقطة هامة تتمثل في رفض الكثير من الشركات القدوم الى اليمن بسبب تزايد الأعمال التخريبية .
ويقول : نطلب شركات للقدوم الينا لتنفيذ خدمة فنية أو هندسية محددة لكنهم

يرفضون ، وبالتالي يضطرون الى إرسال الجهاز أو المولد أو الأنبوب إليهم لإصلاحه ، ولكنهم رغم ذلك يرفضون وهذه إحدى الصعوبات التي يواجهونها نتيجة الأعمال التخريبية المستمرة .

أسعد الكامل

* تمتزج الحسرة بالزهو الذي تشعر به وأنت تقف تتأمل منشأة يمنية عملاقة بهذا الحجم ، هذا الأمر يتجسد هنا في أهم وأكبر حقل في صافر والمعروف باسم أسعد الكامل " .
وبقدر ما تمتلكه البلد من خيرات وثروات ومنشأة تشكل صمام أمان للاقتصاد الوطني ، يعمد البعض الى العبث بهذه الثروة والأضرار بمقدرات بلد ، ضمن حلقة متعددة الاتجاهات تبدأ بالعبث وأكثرها ضرراً الأعمال والاعتداءات والتفجيرات المتكررة لأنابيب النفط والغاز .
يرتسم هذا السيناريو الذي يبحث عن حل في ملامح المهندس سالم الكعيتي مدير وحدة العمليات والتشغيل الذي يقول : نحن ندير منشأة سيادية تتبع 26 مليون مواطن ولهذا الجميع مسؤول عن حمايتها والحفاظ عليها.
ويضيف : أمامنا التزامات للآخرين والتخريب يضر بنا كثيراً لأننا لا نستطيع توقيف عملية الضخ للتكاليف الباهظة التي يترتب عليها .

اجراءات

* يوضح الثلايا بعض الجوانب المتعلقة بالإجراءات التي تتم لمواجهة الأضرار الناجمة عن الأعمال التخريبية حيث تمتد الأنابيب من صافر الى رأس عيسى الميناء التصديري بالحديدة بنحو 400 كيلو متر .
ويؤكد أنه في كل خمسة كيلو هناك صمام ، وعند كل حادث يتم التوجه الى أقرب صمام والعمل على غلقة لكي لا يتسرب النفط الذي بداخله .
يتم كذلك بحسب الثلايا غلق الآبار لكي لا تتضرر جراء أعمال التخريب لأن هناك التزامات يجب الوفاء بها سواء من ناحية التصدير أو تلبية احتياجات السوق المحلية من الغاز والمشتقات النفطية وأيضا احتياجات المحطة الغازية .
وتكبد الأعمال التخريبية المتكررة على أنابيب النفط الدولة خسائر باهظة ، حيث تؤدي مثل هذه الأعمال الى توقف الإنتاج وتلحق أضراراً بالغة في عمليات التشغيل والصيانة وتوقف عملية النقل.
وبحسب تقديرات رسمية فان تخريب الأنابيب يؤدي الى توقف عملية النقل لنحو 100 الف برميل يومياً وتصديرها الى الخارج .
ويمثل الانتاج النفطي أهمية كبيرة في اقتصاد البلد وبالتالي فإن استهدافه يضر بشكل كبير في الاقتصاد الوطني ومقدرات الشعب.
وتخلق مثل هذه الاعتداءات ضغوطات كبيرة في تصدير هذا المنتج الرئيسي للاقتصاد الوطني وخسائر مضاعفة حتى يتم إعادة عملية الانتاج والنقل الى طبيعتها.